تحيا مصر بالمصريين

لن تكون التأمينات وهماً أو عبئاً

شركات عامة وخاصة بلا عمال !

أصحاب الأعمال مشتركون بأقل من الحد الأدنى لأجور العاملين !!

الخزانة العامة تمول بالعجز ٨٠% من المعاشات القائمة !!

نسب الإشتراكات ضعف نسب الضرائب !!

٥٠% من العاملين بالقطاعين العام والخاص بأجور تقل عن ٤٠٠ جنيه!!

المؤمن عليهم المصريون بالخارج ٣٠ ألف وبالقطاع العام ٧٠٠ ألف ؟

بالقطاع العام والخاص متوسط المعاش للمسنين ٧٤٥ جنيه وللمستحقين ٣٦٥ جنيه !!

وفقاً للوضع فى نهاية ٢٠١٣ يبلغ عدد المؤمن عليهم حوالى ١٧ مليون مصرى موزعين (بالآلاف) **تنازلياً كالآتى:**

٥٦٠٠	**بالقطاع الحكومى**
٥١٠٠	**بالقطاع الخاص**
٢٤٠٠	**أصحاب أعمال ومن فى حكمهم**
١٥٠٠	**سائقى سيارات**
٩٢٠	**عمال زراعة بحتة وصيد (٣% فقط إناث)**
٧٠٠	**عمال بالقطاع العام**
٤٠٠	**عمال مقاولات**
٩٠	**عمال مخابز**
٣٠	**مصريين بالخارج**

ولنا هنا ملاحظة الإنخفاض الملحوظ فى عدد المؤمن عليهم بالنسبة لقطاع الزراعة وما فى حكمها وبالقطاع العام وبقطاع المقاولات ويكاد لا يوجد تأمين للمصريين بالخارج.

فإذا ما راجعنا متوسط الأجور أو الدخول التأمينية التى تحسب على أساسها الإشتراكات والمعاشات **تبين لنا إرتفاع نسب الإشتراكات عن القدرة التمويلية للعمال وأصحاب الأعمال بغير القطاع الحكومى مما أدى لتعدد صور التهرب التأمينى لتنخفض إشتراكاتهم مع الإنخفاض النسبى لأجورهم ... ففى حين يقل عدد العاملين بالحكومة عن ثلث المؤمن عليهم فإن متوسط أجورهم يكاد يصل إلى ضعف متوسط الأجور بالقطاعات غير الحكومية ... ومن هنا نفهم كيف جاوزت إشتراكات العاملين بالصندوق الحكومى ٣٢ مليار جنيه** (وعددهم ٥,٦ مليون) **مقابل حوالى ١٩ مليار مؤمن عليهم بالصندوق غير الحكومى.**

ولنا هنا إدراك أنه فى حين حددت الدولة حد أدنى لأجور العاملين بالقطاع الحكومى ١٢٠٠ جنيه فإن هذا القدر رغم تواضعه لم يمتد لباقى القوى العاملة ... ومن هنا نفهم كيف أن حوالى ٩٩% من أصحاب الأعمال (٢,٤ مليون**) مشتركون عن أنفسهم بأقل من الحد الأدنى المشار إليه ... وهناك ملايين من العاملين المؤمن عليهم تقل أجورهم عن ٤٠٠ جنيه (**كافة عمال المقاولات والسائقين والعاملين بالمخابز**).**

وبالطبع فإن إقتصار الحد الأدنى للأجور البالغ ١٢٠٠ جنيه على العاملين بالقطاع الحكومى يفسر لنا التباين فى مستويات الأجور بين العاملين بالقطاع الحكومى وغيرهم على مستوى المعاشات ففى حين يصل عدد أصحاب معاشات التقاعد حوالى ٣ مليون صاحب معاش منهم ١٠٤١ بالقطاع الحكومى فإن متوسط المعاش الشهرى بالقطاع الحكومى حوالى ١٤٠٠ جنيه فى حين لا يتجاوز متوسط الأجر الشهرى فى غير القطاع الحكومى ٧٤٥ جنيهاً.

وفى حين يتجاوز عدد المستحقون (أرامل ويتامى وآباء وأخوة وأخوات**) فى معاشات الوفاة ٥,٦ مليون مستحق فإن متوسط المعاش الشهرى المستحق فى القطاع الحكومى ٧٢٠ جنيهاً وينخفض إلى حوالى النصف (**٣٦٥ جنيه**) فى غير القطاع الحكومى.**

ومن ناحية أخرى لنا إدراك أن ميزانية الدولة تكشف عن عجز فى مواردها عن إلتزاماتها مليار جنيه بإعتبارها من ناحية أكبر صاحب عمل (حوالى ثلث المؤمن عليهم**) وبالتالى فهى تتحمل والعاملين بها حوالى ثلثى الإشتراكات (**٣٢ مليار جنيه**) ومن ناحية أخرى فإنها تعود وتقترض ما تؤديه من الإشتراكات بإعتبارها المستثمر الوحيد للإحتياطيات السنوية (**الموارد التأمينية التى تتجاوز ما تؤديه من تعويضات ومعاشات**) وبعبارى أخرى فإنها تتحمل محاسبياً عبء الإشتراكات.**

فهل يمكن للخبراء الأجانب (الذين نتعاقد معهم سواء خبراء التأمين أو الإكتواريون**) التوصل إلى حل لتلك المشاكل الفريدة للتأمينات الإجتماعية التى حولتها إلى عبء ... على العمال ... وعلى أصحاب الأعمال ... بل وعلى الدولة ذاتها ... عبء يفسر لنا إنخفاض إنتاجية العامل لتحمله عملياً بكامل الإشتراكات (**٤٠% من الأجور**) حيث تعتبر من عناصر الأجر محاسبياً .. ومن ناحية أخرى يفسر توقف بعض أصحاب الأعمال عن أداء الأجور (**رغم إنخفاض ما يؤدى للعاملين بعد خصم التأمينات**) ... كما يؤدى للتهرب الجزئى بإشتراك كل من العمال وأصحاب العمال على أجور تقل عن الأجور الفعلية وبالتالى معاشات غير كافية.**

لقد قتلت الدبة صاحبها ... فلن نتكلم عن إنعكاسات ذلك كله على موازنة الدولة التى يتعين أن تسرع بتعميم الحدود الدنيا الكافية لتوفير حماية كريمة لكافة العاملين وأن تعمل على تخفيض نسب الإشتراكات لصالح العاملين ... وفى المقابل رفع نسب الضرائب على الأرباح الفعلية المحققة ... ثم نبدأ فى تطوير التأمينات الإجتماعية ولن يتحقق ذلك من خلال الخبراء الأجانب.

تحيا مصر
لن تصبح التأمينات الإجتماعية وهما أوعبئا
ولن تكون زيادة وهمية فى الأجور والمعاشات والإشتراكات !!
وليست عجزا وهميا يتجاوز ٢٠% من موازنة الدولة
بما يرفع من معدلات الفقر والتعطل وتتضاءل معه معدلات الإستثمار المحلى والخارجى!!!

منذ ٣٨ عاما دارت رسالتى فى دكتوراه التأمين حول الأساليب الإكتوارية التى تؤدى إلى إرتفاع لا مبرر له فى نسب إشتراكات التأمينات الإجتماعية فى مصر ... لتتجاوز المعدلات العالمية (%٤٠ من الأجور) ... **وبما يتجاوز القدرة المالية لمصادر التمويل** (العمال وأصحاب الأعمال والدولة) **... رغم تواضع المزايا نوعا وكما عن المستويات التى تكفى الحياة الكريمة وإفتقادها لإعتبارات المساواه والعدالة الإجتماعية.**

لقد سعيت وما زلت (لما يزيد عن ٣٨ عاما**) نحو تحقيق وبيان ما إنتهت إليه الرسالة من توصيات ومناقشة تلك التوصيات على مختلف المستويات سواء من خلال طبع الرسالة وتوزيع ٣٠٠٠ نسخة منها على كافة القطاعات المعنية ... أو من خلال إصدار ما يتجاوز ٢٠٠ بحث ودراسة ومؤلف فى التأمينات الإجتماعية وإقتصادياتها وتمويلها ورياضياتها ... مع قيامى بتدريس مادة التأمينات الإجتماعية لعشرات الألاف من طلاب الجامعات** لمرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا **... وإشرافى على العشرات من رسائل الماجستير والدكتوراه فى مجالات التأمين الإجتماعى والخاص.**

وقد شاركت فى عشرات المؤتمرات الدولية والعربية بتقديم عشرات البحوث والدراسات ومناقشتها .. على مستوى كبار المسئولين من ممثلى وزارات العمل والتأمينات الإجتماعية ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال بالدول العربية (من بينها مصر فى بعض الأحيان**).**

...

ولن أستطرد فقد بلغنا فى مصر تلك المرحلة الدقيقة التى يتعين فيها تأكيد ضرورة وجوب وحتمية الإسراع نحو تعديل مسار التأمينات الإجتماعية بعد أن أصبحت حلما وعبئا ... فكل من حصتى العامل وصاحب العمل تعتبر من بنود الأجر محاسبيا إضافة وخصما **... وفى ربط المعاش بأجر الإشتراك فإنها لا تتناسب مع الأجور الفعلية التى تتجاوز ضعف ما يسمى بأجر الإشتراك ... وفى تحديد الإشتراكات فإن نسبتها تتجاوز قدرة العمال وأصحاب الأعمال** وعلى رأسهم الدولة فتتزايد وتتنامى **معدلات التهرب من خلال تحديد حكمى متواضع للأجور** بالنسبة لأكثر من ٣ ملايين عامل **أو إستبعاد بعض عناصر الأجر عند حساب الإشتراكات على النحو السائد فى غير القطاع الحكومى** والذى أدى إنخفاض إشتراكات العاملين بالقطاعين العام والخاص إلى نصف مبالغها بالنسبة للعاملين بالقطاع الحكومى **... ومن ناحية أخرى يتعين مراجعة الأسس المالية التى تشير**

إلى عجز وهمى يتجاوز ٢٠% فى موازنة الدولة (بما يرفع من معدلات الفقر والتعطل وتتضاءل معه معدلات الإستثمار المحلى والخارجى!!) **فى حين أن للتأمينات الإجتماعية آلية ذاتية تتيح تدفقات مالية ومستمره تؤكد قدرتها الذاتية المستدامه على الوفاء بإلتزاماتها ... إن علينا تفهم وإدراك طبيعة التأمينات كنظام إجبارى ودوره الفعال فى مواجهة مختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية** من خلال التطبيق السليم للتأمينات الإجتماعية وإدراك مبادئها وأسسها **... نظاما قوميا .. وليس فئويا .. نظاما يستهدف حلولا مالية وتأمينية لمختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية بل والسياسية ... وليس عبئا ووهما يثقل كاهل العمال وأصحاب الأعمال والدولة ... فلا يجدون سبيلا أمامهم سوى التهرب من إلتزاماتهم** بصورة مباشرة وبصور غير مباشرة **... ولا تجد الدولة أمامها سوى عجزا فى موازنتها ... وقوانين وإجراءات تؤدى لرفع معدلات التضخم وإفتقاد العدالة الإجتماعية ... وغياب لتأمينات التعطل** رغم تجاوز إحتياطياتها عشرات المليارات.

إن علينا وقبل فوات الأوان تصحيح المسار الذى ذهب بعيدا ودون وعى وفهم حتى تعاقدت حكومة مصر فعلا مع خبراء عالميون ... فى التأمينات الإجتماعية وفى العلوم الإكتوارية .. لتطوير نظام التأمينات الإجتماعية المصرى المعدل والقائم ... وفحص مركزها المالى الإكتوارى .. وفض الإشتباك المالى بين وزاراتها !! لتقسيط أموال التأمينات بين الوزارة المدينة والوزارة الدائنة ... لن نكون كالدبه التى تقتل دون وعى صاحبها وليست لدينا فسحة من الوقت لرفاهية الخطأ لقد إمتد الأمر إلى تجاهل ثروة مصر من الذين مازالوا مستمرين فى تقديم خبراتهم الإكتوارية بالدول العربية الشقيقة **... على عكس البلد المسجلون بها قانونا ... وفى هذه المناسبة فإن من الجدير بالذكر ان القوانين المصرية لا تجيز مزاولة اعمال الخبرة الإكتوارية لغير المسجلين بها.**

إن التأمينات الإجتماعية تبحر عكس الإتجاه وعلى الربان تحويل الدفة نحو الإتجاه الصحيح بإنهاء تلك القضايا العبثية التى تداين فيها وزارات الحكومة الواحدة بعضها للبعض الآخر... إن إعادة تبعية الصندوق الحكومى لوزارة المالية (على النحو الذى كان قائما لعشرات السنوات منذ نشأة قوانين المعاشات الحكومية**) يعيد التوازن لموازنة الدولة وينهى صورية الحكومة التى تداين نفسها لتظهر عجزا فى الميزانية تقوم بتغطيته بالإقتراض وبإصدارات نقدية جديدة تضاعف من الأسعار ليزداد الفقير فقرا ويحول دون تشجيع الإستثمارات الجديدة.**